

تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2014)

م. عمر محمود عكاوي*

م. أحمد صالح حسن كاظم*

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي في العراق. واستعملت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي. واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، وعلى بيانات سنوية شملت المدة (2004-2014). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير ساكنة في المستوى العام، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول للوغارتم الطبيعي للسلسلة. وأشارت طريقة (Johnson) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التقلبات في أسعار النفط والإنفاق الحكومي أي السلسلة الزمنية للمتغيرين لا تبتعد عن بعضها كثيراً وتظهر سلوكاً متشابهاً، وأظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية باتجاه واحد من أسعار النفط إلى الإنفاق الحكومي وهذا يفسر على وجود علاقة موجبة بينهما، فكلما ارتفعت هذه الأسعار ارتفع معها الإنفاق الحكومي والعكس صحيح. المصطلحات الرئيسية للبحث: أسعار النفط الخام، الإنفاق الحكومي، الموازنة العامة.

Abstract

This study aims to analyze the correlation between the prices of raw oil and the governmental expenses in Iraq. It adopted the analytical and statistic approaches, which involves a econometric manner to estimate the correlation between the prices of raw oil and the governmental expenses, and test the nature and direction their correlation, depending on annual data of the period (2004-2014). One of the most important results arrived at by this study is that the temporal series of the study variables include a unit root, which is instable on the general level. It became so after taking the first difference of the series natural logarithm. Johnson's method indicates that there is a long - term correlation between the instability of raw oil prices and the governmental expenses, i.e., there is no much distance between the two variables of the time series, and they have the same behavior. Also, the results of the causality test showed that there is one - direction cause relation from the prices of raw oil to the governmental expenses. This refers that there is positive relationship between them, i.e., if the prices increase, the governmental expenses will increases and vice versa
Keywords: The prices of raw oil, Governmental expenses, General budget.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي العديد من التغيرات التي أثرت بشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي وعلى الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية كافة ولذلك وضعت العديد من الخطط

*كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

التنمية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، ويعد الإنفاق الحكومي واحداً من أهم الأدوات الفاعلة والمؤثرة في عملية إصلاح القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية من خلال تخصيص المبالغ لتلك الأنشطة والقطاعات المختلفة لغرض تصحيح حالات الاختلال التي يشهدها الاقتصاد العراقي وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المجالات الحيوية والمهمة لحياة الأفراد والمجتمع، وبذلك اكتسب الإنفاق الحكومي في العراق أهمية كبيرة واهتماماً بالغاً لإحداث هذه التغيرات في ظل غياب كبير للقطاع الخاص وضعف إمكانيته للقيام بالأنشطة الحيوية والمهمة فضلاً عن ضعف مجال الاستثمار في العراق نتيجة ما يشهده من أوضاع غير مستقرة والتكاليف العالية التي تتطلبها المشروعات وما تواجهه من نقص السيولة أو صعوبة الحصول عليها، جعلت هذه الأسباب من الإنفاق الحكومي في العراق الطريق الأكثر تأثيراً على مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية فضلاً عن الناحية الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع وصولاً إلى تحقيق متطلبات العدالة في تخصيص وتوزيع الموارد بالشكل الذي يحقق الكفاءة والاستخدام الأمثل. إلا أن ثمة معضلة متلازمة مع الإنفاق الحكومي العراقي ألا وهي تقلبات أسعار النفط الخام التي تسمى بالصدمات البترولية، وإذا أخذنا بالحسبان أن النفط الخام الذي يمثل مصدر البلاد الرئيس في تمويل الإنفاق الحكومي وتأمين حاجات البلاد من العملة الأجنبية فضلاً عن مساهمته العالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يعد من أكثر السلع التجارية تقلباً في أسعاره وترجع هذه التقلبات إلى العديد من الأسباب والمتغيرات أهمها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية والمناخية وعوامل المضاربة القائمة على التوقعات. لذا تعد إدارة الإنفاق الحكومي تحدياً تنموياً كبيراً لدى النخبة السياسية العراقية لا مناص من مواجهته.

□ أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول أهم وأعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد العراقي، ألا وهي مشكلة الصدمات البترولية وما تخلفه هذه الصدمات من تقلبات في أسعار النفط الخام التي تؤدي دوراً مهماً في تكوين العوائد النفطية التي تؤثر على الإنفاق الحكومي العراقي وبالتالي التأثير في مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية.

□ مشكلة الدراسة

تعمل تقلبات أسعار النفط الخام مخاطر كبيرة تحقيق بجهود الموازنة العامة العراقية والمتمثل بجانب الإيرادات، فالدولة تستمد منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة من أجل إشباع

الحاجات العامة وتعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً مطلقاً على الإيرادات الناتجة من تصدير النفط فهي تشكل ما نسبته (90-95%) من إيرادات الدولة، فإن التقلبات في أسعار النفط الخام تؤدي دوراً كبيراً في تكوين العوائد المالية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الإنفاق الحكومي الذي يعد من أكثر الطرق تأثيراً في مؤشرات التنمية والنمو في العراق. ومنه يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة كما يأتي: ما هي الانعكاسات التي تفرضها التقلبات في أسعار النفط الخام على الإنفاق الحكومي في العراق.

□ هدف الدراسة

دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي وتحليلها في العراق للمدة (2004-2014).

□ فرضية الدراسة

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مؤداها أن لتقلبات أسعار النفط الخام في العراق دوراً مؤثراً في الإنفاق الحكومي، فكلما ارتفعت هذه الأسعار ارتفع معها الإنفاق الحكومي والعكس بالعكس.

□ منهج الدراسة

توظف الدراسة وهي بصدد التعامل مع مشكلتها واختبار فرضيتها المنهج الاستقرائي واستخدام فيه الأسلوب التحليلي لعرض تطور النمو في الإنفاق الحكومي تبعاً لتقلبات أسعار النفط الخام في العراق. والأسلوب القياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي في العراق.

□ هيكل الدراسة

تمشياً مع أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى أربع محاور، يتناول المحور الأول مفهوم السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه، ويستعرض المحور الثاني العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي العراقي، والمحور الثالث يوضح التحليل القياسي للعلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي العراقي خلال المدة (2004-2014)، وتنتهي الدراسة بالإستنتاجات والتوصيات.

• الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

• 1.1 مفهوم سعر النفط الخام

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال (100 د/ب) (الهييتي، 2000، 73).

2.1 قواعد لتحديد سعر النفط الخام

1.2.1 نظام تسعير نقطة الأساس الواحدة

حتى مطلع عام (1936) كانت أسعار النفط في السوق العالمية للنفط تعتمد على سعر نقطة الأساس والمعروف بنظام (Gulf-Plus)، وتحت ظل هذا النظام فإن أسعار خليج المكسيك زائداً تكاليف شحن البترول كانت قد أعطت الأساس لتسعير النفط في أنحاء العالم كافة. وبحكم سيطرة شركة (Standard Oil of New Jersey) وهي إحدى الأخوات السبعة على العديد من حلقات الصناعة النفطية العالمية، فإنها هي التي كانت تقوم بالإعلان عن أسعار النفط ومنها جاءت فكرة الأسعار المعلنة. وتحت نظام تسعير نقطة الأساس الواحدة فإن المشتري يكون غير مبالغٍ في يشترى وذلك لكون أن جميع البائعين لهم الأسعار نفسها عند التسليم، وأن سعر خليج المكسيك يمكن قياسه من خلال المنافسة أو الاحتكار. لكن يتطلب على الأقل أن يكون هناك تعاون ضمني بين المنتجين لإبقاء هذا النظام في العمل، وإن هذا النظام كان من الصعب استمراره نظراً لوجود عدد من المنتجين ذوي التكاليف المنخفضة، فضلاً عن عدد كبير من المنافسين المحتملين (أحمد، 2006، 31).

2.2.1 نظام نقطة الأساس المزدوجة

إن نظام (Gulf-Plus) كان قد أسس قبل الحرب العالمية الثانية وذلك لأن خليج المكسيك في الولايات المتحدة كان هو الإقليم الأساس لتصدير وتسعير النفط الخام، لقد بدأ هذا النظام بالتداعي فيما بعد لكون أن نفط الخليج العربي أصبح أكثر أهمية، وعندما انهار نظام نقطة الأساس الواحدة فإنه كان قد تغير بنظام نقطة الأساس المزدوجة، والأخير نشأ بسبب تجاوز الإيراد الحدي للتكلفة الحدية لكثير من الباعة أو المنتجين الذين يتلقون تكلفة الشحن الوهمية. وبتخفيض الأسعار فإن المنتجين بإمكانهم بيع كميات إضافية وزيادة حصتهم من السوق ومن ثمة حصولهم على أرباح احتكارية أكبر، ولهذا السبب فإن المنافسة بين المنتجين ستقود إلى تعطل نظام نقطة الأساس الواحدة، وإذا كانت المنافسة حادة بما فيه الكفاية فإنها ستؤدي إلى تآكل كل الأرباح الاحتكارية

(أحمد، 2006، 32). وإن شركات النفط العالمية وبسبب القدرة التنافسية للنفط العربي من خلال انخفاض تكاليفه وغزارة إنتاجه كانت تحاول تخفيض أسعار النفط العربي بحجة عدم منافسته لأنواع النفط الأخرى، وفي مرحلة تالية بدأ العمل بموجب نظام نقطة التعادل في نابولي. أي أن تتعادل أسعار النفط العربي والنفط المصدر من النصف الثاني من الكرة الأرضية في مدينة نابولي (الإيطالية)، ثم جرى بعد ذلك تغيير نقطة التعادل من نابولي إلى ميناء ساوثهامبتن البريطاني ثم إلى نقطة تعادل نيويورك في عام (1984)، وتعادل هذه النقطة السعر المعن لـ نفط البحر الكاريبي بسعر النفط العربي في الخليج حتى يدخل السوق العالمية بسعر واحد مع إضافة كلف النقل والشحن والتأمين. ولعل السبب فيما سبق يكمن في محاولة حماية الأسواق الداخلية للنفط الخام في أوروبا وأمريكا، وذلك لكي لا يدخل النفط العربي في منافسة مع أنواع النفط الأخرى. وبذلك فإن أسعار النفط العربي لم تحددها الاعتبارات الاقتصادية، بل تحكمت بها المصالح والرغبات الغربية (أحمد، 2006، 34)، ويستمر العمل بقواعد التسعير هذه حتى بعد دخول الصناعة النفطية إلى نظام المنافسة والمشاركة والتملك الكلي إلا في بعض الاستثناءات الخاص — بحركة — التأميمات (1969-1972)، ثم لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقة بين الشركات والأقطار التي دخلت في منظمة أوبك (1960-1973). ولقد كانت أوبك في هذه الحقبة تلتزم من الشركات أن تعدل الأسعار، لهذا عقدت ثلاث اتفاقيات : الأولى في طهران عام 1971 وتخص أنواع النفط المصدرة من الخليج العربي، والثانية إتفاقية طرابلس التي تخص أنواع النفط في البحر المتوسط، والثالثة إتفاقية جنيف الأولى والثانية وتغيرات سعر النفط الخام، ثم تعديلات مؤتمر الدوحة (1976)، وأخيراً تعديلات (1979/1980). (الهيبي، 1994، 158) وبدأت بعد ذلك سلسلة الانخفاضات في سعر الخام بعد عام (1983) حتى عام (1986)، فلقد أحدثت الظروف السائدة آنذاك في السوق النفطية بعد عام (1985) صيغاً متعددة للتعامل معها : (التعامل مع السوق الفورية - صفقات التصفية - صفقات الأجل الطويل والمتوسط - صفقات الخصم الممنوح - صفقات المقايضة).

وتعتمد التسعيرة العراقية اليوم على معدل الاسعار العالمية للنفوط الاساس أو نفوط الاشارة (Benchmark price) وهي (Brent Dated) للسوق الأوروبية، أو (ASCI) لسوق الأميركيتين، أو معدل (OMAN+DUBAI-2) لسعر الشرق.. وهذه النفوط، ترتبط بها نفوط المنطقة أو السوق التي يشابه البعض منها النفط الخام العراقي، وبالتالي تعتمد في تحديد سعر النفط العراقي، ارتفاعاً أو هبوطاً، حسب نوعية النفط العراقي وشروطه الأخرى، من درجات

الكثافة (API) والحموضية وعوامل تنافسية، وتحمل بعض أجور النقل، وغيرها من عوامل، يتكون منها الفارق السعري.

3.1. العوامل الاقتصادية المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام

على الرغم من أن موضوع أسعار النفط الخام كان قد كثر الجدل فيها منذ قيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأميركية، وكثير من الجهود كانت قد بذلت في دراسة موضوع الأسعار النفطية بعد الصدمة النفطية الأولى خاصة. وعبر الكثير من الاقتصاديين كل على وفق رؤيته في إبداء وجهة نظره حول هذا الموضوع، وقد اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين كل على وفق الجهة التي يمثلها من كونها جهة إنتاج أو جهة استهلاك، أما تحليل العوامل المؤثرة في تحديد السعر النفطي من الناحية الاقتصادية جاء كما يأتي:

أ. الطلب العالمي على النفط

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب لغرض الاستهلاك والطلب لغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات، إذ إن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي تسهم بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وإن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط. أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح وبالتالي التأثير في مستوى الأسعار، وتأثر الطلب بصورة رئيسة بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب (عبد الرضا، 2011، 110).

ب. العرض العالمي على النفط

تعد الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال المدة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار (المزيني، 2013، 334).

ج- المضاربة

إن استخدام النفط كسلعة للمضاربة تعتبر من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً. وإن أساس قيمها هي التوقعات المستقبلية التي تركز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية. فإذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف ترتفع مستقبلاً فأنهم سوف يقومون بشراء وخزن النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر مما كانت عليه، أما إذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف تنخفض فأنهم سيقومون ببيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض أكبر في سعر النفط (مهدي, 2015, 110).

د- معدل النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فأى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي سوف يتبعه زيادة في معدلات استهلاك النفط الخام (أي زيادة الطلب على النفط) مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع. أما إذا حدث العكس وحدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فأن ذلك سوف يدفع معدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض ويدفع أسعار النفط الخام نحو الانخفاض (مهدي, 2015, 111).

هـ- سعر الخصم

إن عدم الاستقرار في معدلات التضخم الذي فاق عدم الاستقرار في أسعار النفط أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقد، لذلك دعت الحاجة إلى إيجاد مقياس تقوم به أسعار النفط بمعزل عن التضخم. أي كان لا بد من تحديد السعر الحقيقي للنفط وليس السعر النقدي، لذلك تمّ اللجوء إلى استخدام أسعار الخصم التي تتناسب بشكل عكسي مع القيمة الحاضرة للتدفق النقدي ومع سعر النفط. وطبقاً لمبدأ (Hotelling) فإن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة، وإن تأثير سعر الخصم للشركات النفطية العاملة في منطقة الخليج العربي كان كبيراً، وذلك لأن تلك الشركات كانت غير متأكدة من حقوق الإنتاج. لذلك فإن هذه الشركات النفطية استجابت لعدم تأكدها هذا من خلال زيادة إنتاجها من المستقبل إلى الحاضر الذي سيؤدي بالمقابل إلى تخفيض الأسعار، أي أنها اتبعت سعر خصم عالٍ. وعند تحويل حقوق الملكية من شركات النفط الأجنبية إلى دول الإنتاج النفطية، فإن هذه الدول استخدمت سعر خصم منخفض، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج وزيادة في أسعار النفط (أحمد, 2006, 26).

و- مصادر الطاقة الأخرى

طبقاً لقانون الطلب فإن ندرة الموارد تؤدي إلى زيادة الأسعار، ولكون النفط الخام يعدّ من الموارد الناضبة والنادرة، فإن سعره سيرتفع مع استمرار زيادة الطلب عليه، لكن الأسعار المرتفعة للنفط ستسبب انخفاضاً في الكمية المطلوبة منه، ولربما ستقود إلى زيادة الاستهلاك من مصادر الطاقة البديلة الأخرى الأقل سعراً مثل الغاز الطبيعي والفحم الحجري. إن هذا الأمر وبالتأكيد سيؤدي إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وبذلك سيعتمد استخدام النفط لأغراض الطاقة على مقدار الإحلال السريع للتقنيات المطورة للطاقة البديلة. وكما بيّن (Solow) بأنه مع حدوث الإحلال فإن السعر السوقي للمعدن أو بدائله سيتوقف عن الارتفاع. إن استخراج النفط الصناعي من رمال القار وحجر السجيل هو أمر مختلف، فضلاً عن كونه أكثر تعقيداً من الناحية الفنية، ذلك أن النفط الصناعي بعد التعدين يتطلب معالجات مكثفة قبل أن يكون بالإمكان استخدامه بشكل تجاري. يضاف إلى ذلك أن النفط الصناعي لا يقوى على مواجهة متطلبات الاستهلاك فهو يعاني من انخفاض درجة كثافة الخام، وعند تصنيعه تظهر الحاجة إلى كميات كبيرة من الرمال والأحجار للحصول على برميل نفط خام، هذا فضلاً عن محدودية احتياطات هذه المصادر. لذلك لا يمكن عد النفط الصناعي بديلاً عن النفط (Solow, 1974, 4).

2. العلاقات بين تقلبات أسعار النفط والإنتاج الحكومي في العراق للمدة 2004-2014

سنتناول في هذا المحور تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنتاج الحكومي العراقي خلال المدة (2004-2014)، وهذا يقتضي الوقوف على مكونات الموازنة الاتحادية ولا سيما مكونات الإيرادات العامة والتي يرتبط بها الإنتاج الحكومي ارتباطاً ضمناً وصريحاً:

2-1: تقلبات أسعار النفط والإنتاج الحكومي في العراق

إن تناول إنتاج وصادرات النفط الخام إلى جانب الأسعار يهدف إلى إعطاء نظرة عن واقع القطاع النفطي في العراق ومراحل تطوره والمشاكل والمعوقات التي تواجهه ومن خلال ما يأتي:

2.1.1. تقلبات أسعار النفط

يمكن متابعة تقلبات أسعار النفط الخام خلال المدة (2004-2014) من خلال الجدول (1) والشكل (1 و 2) الذي يتبين من خلالهما تقلبات أسعار النفط الخام ما بين الانخفاض والارتفاع إذ شهدت

المدة (2004-2014) ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط الخام إذ كانت (36.009) دولار للبرميل سنة (2004). كما شهدت أسعار النفط الخام خلال المدة (2005-2008) منحىً تصاعدياً من مستوى (50.584) دولار للبرميل سنة (2005) إلى مستوى (94.075) دولار للبرميل خلال سنة (2008)، أي بمعدل نمو سنوي قدره (36.2%) بالرغم من التقلبات التي حصلت عام (2008). ومن أهم العوامل التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط الخام وانخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط، اما المدة (2009 - 2014) شهدت تذبذباً في الأسعار إذ بلغت عام (2009) (60.862) دولار للبرميل وبمعدل سنوي سالب قدره (35.3%) عن السنة السابقة بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي أصاب معظم الاقتصادات العالمية، وبدأت بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل عام (2014) الى (94.352) دولار للبرميل. وفي ضوء ما تقدم، تخضع أسعار النفط إلى تقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، وبالنظر إلى اقتصاد العراق فهو قائم على تصدير سلعة منفردة وهي النفط نجد أن تغيرات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد المالي الأساس لتمويل الأنفاق الحكومي.

2.1.2. إنتاج العراق من النفط

شكلت مجموعة من الأسباب المالية والإدارية وسوء التقدير والاسراف في معالجة العديد من المشكلات والأضرار التي اثرت على القطاع النفطي في العراق إذ ان انتاجه النفطي وخلال المدة من (2004 - 2014) بلغ بين (2,107.200 - 3,110.000) ألف برميل/ يومياً وهو انتاج لم يكن بالمستوى المطلوب مقارنة بالإمكانات المادية والبشرية والدعم الدولي المقدم، إذ إن إنتاج النفط خلال هذه المدة التي لم يحقق زيادة كبيرة ونمواً واسعاً مقارنة بالإنتاج النفطي خلال مدة الحصار الاقتصادي إذ بلغ انتاج النفط (2,280.500) ألف برميل/ يومياً عام (2008) مقارنة بإنتاجه في عام (2000) والتي بلغت كمية الإنتاج فيه حوالي (2127) ألف برميل/ يومياً، أي بمعدل نمو بلغ (7%)، وشكل عام (2004) زيادة في الانتاج لتصل إلى (2,107.200) ألف برميل/ يومياً، لينخفض الانتاج النفطي في عام (2005) محققاً معدل نمو سالب بلغ (12%) مقارنة بعام (2004) ومن خلال ملاحظة نسب تطور الانتاج يلاحظ حدوث تطور قليل على مستوى

الانتاج النفطي ابتداءً من العام (2008) ولغاية (2014) إذ تراوحت معدلات النمو بين (12.0 - 5.7%).

3.1.2. صادرات العراق من النفط

شهدت صادرات النفط الخام تدنياً وتذبذباً ولعموم السنوات من (2004 - 2014) والتي تعود إلى جملة عوامل فنية وإدارية أبرزها انعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية، وتضرر محطات الضخ الرئيسية والبيئية، فضلاً عن مشكلات منظومات التصدير الثلاث (الشمالية والغربية والجنوبية) نتيجة تقادمها وانثارها وضعف مولدات القدرة الكهربائية، فضلاً عن ذلك عمليات التخريب التي لحقت بالأنابيب الناقلة للنفط الخام ولاسيما المنفذ الشمالي، فضلاً عن التغيرات المستمرة في قيادات القطاع النفطي مما أسهم في عدم وضع الخطط ومتابعتها، فضلاً عن ذلك عدم استفادة العراق من حقوقه الحدودية واستغلالها مع دول الجوار. إذ بلغت قيمة صادرات النفط العراقي عام (2004) (1,450.000) ألف برميل يومياً وهي السنة التي شهدت بداية الحرب التي أسهمت في تدني نسبة الصادرات النفطية بينما ارتفعت صادرات النفط الخام لعام (2008) لتصل إلى (1,855.200) مليون برميل يومياً وبمعدل نمو بلغ (12.9%) وكانت نتيجة تحسن واستقرار الوضع في العراق والذي انعكس في تحسين أداء القطاع النفطي وعلى الرغم من هذه الزيادة في الصادرات إلا أنها شهدت انخفاضاً في عام (2010) إذ بلغت نسبة الانخفاض (3.5%) مقارنة بعام (2009) كذلك في عام (2013) إذ بلغت نسبة الانخفاض (1.6%) مقارنة بعام (2012)، ولتعود الصادرات لتأثر نمو بلغ حوالي (5.2%) عام (2014)، وهذا يؤشر حالة عدم وضع الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة حجم ومستوى الصادرات النفطية، فبمقارنة صادرات النفط الخام العراقي لسنة (2014) والتي بلغت (2,514.000) ألف برميل يومياً مع صادرات النفط الخام العراقي لسنة (2004) والتي بلغت (1,450.000) ألف برميل يومياً لوجدنا أن نسبة التطور بالصادرات بين عام (2014) وعام (2004) لا تتجاوز (73.4%) وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بحجم الإمكانيات والتخصيصات والدعم لإعادة اعمار وتطوير المنشآت النفطية وزيادة صادراتها.

جدول (1)

أسعار وإنتاج صادرات النفط في العراق للمدة (2004-2014)

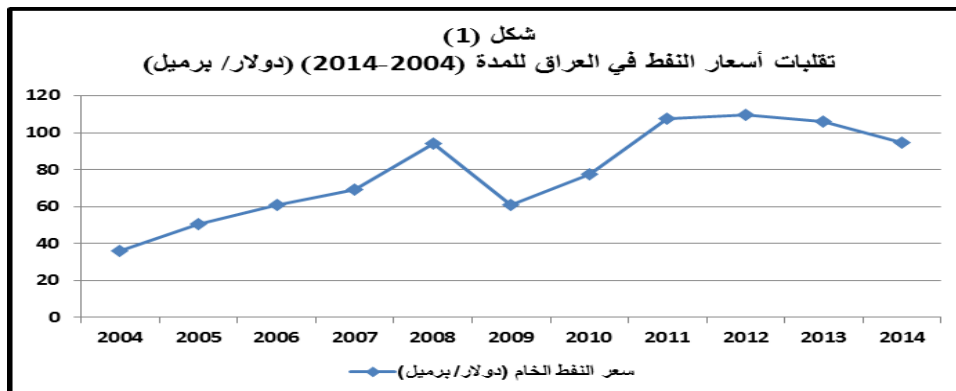
السنوات	سعر النفط الخام (دولار / برميل)	معدل النمو السنوي %	إنتاج العراق من النفط الخام (ألف ب اي)	معدل النمو السنوي %	صادرات العراق من النفط الخام (ألف ب اي)	معدل النمو السنوي %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	36.009	-	2,107.200	-	1,450.000	-
2005	50.584	40.5	1,853.200	(12.0)	1,472.000	1.5
2006	61.041	20.7	1,952.200	1.3	1,467.800	(0.2)
2007	69.070	13.2	2,035.200	4.2	1,643.000	11.9
2008	94.075	36.2	2,280.500	12.0	1,855.200	12.9
2009	60.862	(35.3)	2,346.000	2.8	1,959.606	5.6
2010	77.375	27.1	2,359.000	0.5	1,890.432	(3.5)
2011	107.440	38.8	2,359.000	0.0	2,164.000	14.4
2012	109.495	1.9	2,653.000	12.4	2,430.000	12.2
2013	105.935	(3.2)	2,942.000	10.8	2,389.000	(1.6)
2014	94.352	(10.9)	3,110.000	5.7	2,514.000	5.2

المصدر:

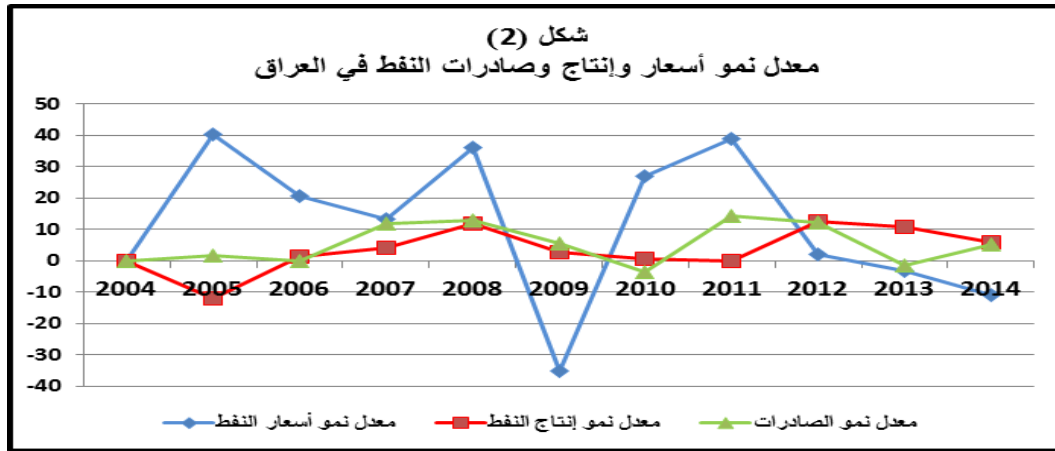
- العمود (1 و 3 و 5) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، www.oapec.org/ar/Home.

- العمود (2 و 4 و 6) من عمل الباحثين بالاعتماد على الصيغة الآتية (القريشي، 2001، 236): (مقدار السنة الحالية ÷ مقدار السنة السابقة - 1) × 100.

- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وباستخدام برنامج (Excel).



2.2. تطور الإيرادات العامة المرتبطة بزيادة الإيرادات النفطية
سيتم التركيز زمنياً على المدة (2004-2014) وهي من الكفاية لتقييم دور الإيرادات النفطية وعلاقتها بالوضع المالي وتعزيزه في العراق، وإذا ما أخذنا بحسابنا هي مصدر البلاد الرئيس في تمويل الموازنة الاتحادية:

جدول (3)
معدل نمو الإيرادات العامة ومعدل نمو الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2014) (مليون دينار)

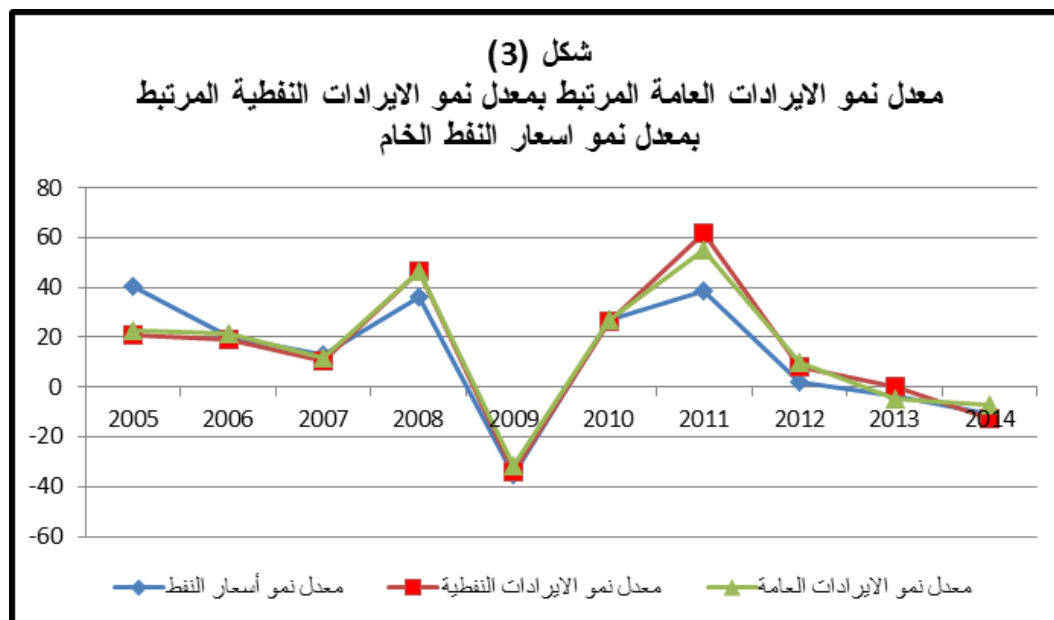
السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات غير النفطية	معدل النمو السنوي %	إجمالي الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	32593011	-	395839	-	32988850	-	98.8
2005	39448514	21.0	987226	149.4	40435740	22.5	97.6
2006	46873201	18.8	2182344	121.0	49055545	21.3	95.6
2007	51949251	10.8	3015599	38.1	54964850	12.0	94.5
2008	76297027	46.8	4344014	44.0	80641041	46.7	94.6
2009	50190202	(34.2)	5053324	16.3	55243526	(31.4)	90.9
2010	63594168	26.7	6584055	38.2	70178223	27.0	90.6
2011	103061762	62.0	5745628	(12.7)	108807390	55.0	94.7
2012	111326166	8.0	8140237	41.6	119466403	9.7	93.1
2013	111200715	(0.1)	2459360	(69.7)	113660075	(4.8)	97.8
2014	97065979	(12.7)	8487871	245.1	105553850	(7.1)	91.9

المصدر:

- العمود (1 و 3 و 5)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2014).
- العمود (2 و 4 و 6 و 7) من عمل الباحثين.
- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.

من الجدول 2: يمكن التركيز على الملاحظات الآتية

- هيمنة الإيرادات النفطية على مكونات الإيرادات العامة خلال السنوات المختارة، إذ تراوحت ما بين (91 - 98) من تلك الإيرادات.
- أدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك المدة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بدءاً من عام (2009) بسبب انخفاض معدلات الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط، والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفطي.
- سجلت الإيرادات النفطية أعلى مستوى لها في عام (2012)، إذ بلغت (111326166) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (8.0%)، أما كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت (93.1%)، بسبب استقرار معدلات الطلب العالمية وتطور القدرة الإنتاجية من خلال إنجاز العديد من مراحل جولات التراخيص وزيادة الصادرات النفطية إلى الخارج.
- إن مسار الإيرادات النفطية في العراق اتسمت بالتذبذب طيلة مدة الدراسة بسبب تذبذب حجم الإنتاج النفطي، الذي يعود إلى جملة من الأسباب منها انعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية وتضرر محطات الضخ الرئيسية وإندثار منظومات التصدير الشمالية والغربية والجنوبية، فضلاً عن ضعف مولدات القدرة الكهربائية والاعتماد على الشبكة الوطنية المتقطعة، وتعرض الأنابيب الناقلة للتخريب وغيرها من الأسباب.
- ظلت الإيرادات المالية المتأتية من عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الأول في سلم الإيرادات العامة للدولة طيلة مدة الدراسة. ومن المتوقع استمرار بقاء الإيرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال السنوات القادمة.
- إن معطيات الجدول (2) تشير إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية في بعض سنوات الدراسة، هذا الارتفاع لا يعود إلى تحسين مستويات إنتاج النفط العراقي ومستوى صادراته وإنما يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الذي شهدته الأسواق العالمية وكما يظهر في الجدول (1). وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته معدلات أسعار النفط الخام ومعدلات نمو الإيرادات العامة التي اتخذت من معدلات نمو الإيرادات النفطية ظل لها وكما هو واضح في الشكل (3):



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستخدام برنامج (Excel).

3.2. تطور الإنفاق الحكومي بتقلبات أسعار النفط الخام للمدة 2004-2014، 1.3.2. النفقات التشغيلية

يمكن أن نلاحظ من الجدول (3) تطور حجم النفقات التشغيلية، إذ بلغ حجم هذه النفقات (27597167) مليون دينار في عام (2004)، كما ساهمت النفقات التشغيلية بنسبة (87.6%) من إجمالي النفقات العامة، أما عام (2005) فقد بلغت النفقات التشغيلية (27066124) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (1.9%)، أما نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة كانت (87.8%)، في حين ارتفعت النفقات التشغيلية في عام (2006) إذ بلغت النفقات (34917607) مليون دينار وبمعدل نمو (29.0%) إلا إن نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة قد ازدادت إلى (93.1%). في حين انخفضت هذه النسبة إلى (83.2%) عام (2007) عندما بلغت النفقات التشغيلية (32719837) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (6.2%)، وقد بلغت النفقات التشغيلية (52301181) مليون دينار عام (2008)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (59.8%) أما نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات العامة في هذه المدة كان (77.7%)، إن انخفاض نسبة النفقات التشغيلية في هذه المدة كان بسبب زيادة النفقات الاستثمارية. أما في عام (2009) فقد

شهدت النفقات التشغيلية تراجعاً إلى (45941063) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب وصل إلى (12.1%)، أما نسبة مساهمتها في النفقات العامة فقد بلغت (82.6%) نظراً لظروف الأزمة المالية لتلك الفترة، أما في عام (2010)، فقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً بلغ (54580860) مليون دينار بمعدل نمو (18.8%). أما في عامي (2011 و 2012)، فقد بلغت النفقات التشغيلية (60925553 و 75788624) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو بلغ (11.6% و 24.3%). أما نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة كانت (77.4% و 72.1%)، وقد بلغت النفقات التشغيلية (78730806) مليون دينار بالأسعار الجارية عام (2013)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.8%) أما نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة في هذه المدة فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً عما كانت عليه في عام (2012) فقد بلغت (66.1%)، وفي عام (2014)، عادت النفقات التشغيلية إلى الانخفاض إذ وصلت إلى (76741672) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.5%)، أما نسبة مساهمتها في النفقات العامة فقد بلغت (68.4%).

2.3.2. النفقات الاستثمارية

يمكن أن نلاحظ من الجدول (3) تطور حجم النفقات الاستثمارية، إذ شهدت هذه النفقات تزايداً ملحوظاً في عام (2004) عنه في عام (2005)، إذ بلغ حجم هذه النفقات (3924260) مليون دينار، كما اسهمت النفقات الاستثمارية بنسبة (12.4%) من إجمالي النفقات العامة، أما عام (2005) فقد بلغت النفقات الاستثمارية (3765018) مليون دينار وبالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب بلغ (4.0%)، أما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة كانت (12.2%)، في حين انخفضت هذه النسبة إلى (6.9%) عام (2006) عندما بلغت النفقات الاستثمارية (2576852) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (31.5%)، في حين ارتفعت النفقات الاستثمارية في عام (2007) إذ بلغت النفقات (6588511) وبمعدل نمو (155.6%) إلا أن نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة قد ازدادت إلى (16.8%). وقد بلغت النفقات الاستثمارية (14976016) مليون دينار بالأسعار الجارية عام (2008)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (127.3%) أما نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة في هذه المدة كان (22.3%)، إن انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية في هذه المدة كان بسبب زيادة النفقات العامة بشكل فاق الزيادة في النفقات الجارية لاسيما الرواتب والأجور. أما في عام (2009) فقد شهدت النفقات الاستثمارية

تراجعاً إلى (9648658) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب وصل إلى (35.5%)، أما نسبة مساهمتها في النفقات العامة فقد بلغت (17.4%) نظراً لظروف الأزمة المالية لتلك الفترة، أما في عام (2010)، فقد شهدت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً بلغ (15553341) مليون دينار بمعدل نمو (61.1%) ونسبة مساهمة في النفقات العامة بلغت (22.2%). أما في عامي (2011 و2012)، فقد بلغت النفقات الاستثمارية (17832112 و29350952) مليون دينار على التوالي وبالأسعار الجارية وبمعدل نمو بلغ (14.6% و64.5%)، أما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة كانت (22.6% و27.9%)، وقد بلغت النفقات الاستثمارية (40396750) مليون دينار عام (2013)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (37.6%) أما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة في هذه المدة فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً عما كانت عليه في عام (2012) فقد بلغت (33.9%)، وفي عام (2014)، عادت النفقات الاستثمارية إلى الانخفاض حيث وصلت إلى (35450452) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (12.2%)، أما نسبة اسهامها في النفقات العامة فقد بلغت (31.6%).

3.3.2. النفقات العامة

يمكن ملاحظة تطور حجم النفقات العامة من خلال الجدول (3) الذي يوضح الزيادة الحاصلة في النفقات العامة عام (2004). بـ (31521427)، في حين انخفض حجم هذه النفقات في عام (2005) إذ بلغت (30831142) ومحقة نمواً سنوياً سالباً بلغ (2.1%)، ثم عادة النفقات العامة للزيادة في عام (2006) إذ بلغت النفقات (37494459)، ومحقة معدل نمو سنوي بلغ (21.6%). في حين انخفضت هذه النسبة إلى (4.8%) عام (2007) عندما بلغت النفقات التشغيلية (39308348) مليون دينار. أما بعد هذه المدة فقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام (2008) عندما حققت (67277197) مليون دينار محقة نمو سنوي بلغ (71.1%)، لقد كانت سبب هذه الزيادة تعود إلى زيادة النفقات التشغيلية ولاسيما رواتب الموظفين فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية. أما في عام (2009) فقد عادت النفقات العامة إلى الانخفاض إلى (55589721) مليون دينار محقة نمواً سنوياً سالباً وصل إلى (17.3%)، وكان ذلك بسبب السياسات الاتكماشية التي قامت بها الحكومة بسبب الأزمة المالية في تلك الفترة، أما في عام (2010)، عادت النفقات العامة للارتفاع لتصل إلى (70134201) وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.1%). أما في عامي (2011 و2012)، فقد بلغت النفقات العامة (78757665 و105139576) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو بلغ

(12.2% و 33.4%)، وقد بلغت النفقات العامة (119127556) مليون دينار عام (2013)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.3%)، وفي عام (2014)، عادت النفقات العامة إلى الانخفاض حيث وصلت إلى (112192124) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (5.8%). ومن الجدول (3) يمكن التركيز على الملاحظات الآتية:

- ارتباط النفقات العامة بشكل وثيق بأسعار النفط الخام، فأن أي تأثير في أسعار النفط في الارتفاع والانخفاض سينعكس مباشرة على الإنفاق الحكومي.
- في السنوات التي حقق فيها سعر برميل النفط الخام معدل نمو سالب حققت فيها النفقات العامة نمواً سالباً وذلك خلال أعوام (2009 و 2014).
- يتضح مما تقدم أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية وهذا واضح في جدول (2) مما سبب ارتباط النفقات العامة بالإيرادات النفطية فلي أي انخفاض في الإيرادات النفطية سينعكس بشكل سلبي على النفقات العامة. ويوضح الشكل (4) تطابق مسار النفقات العامة مع مسار أسعار النفط الخام، أي ارتباط النفقات العامة مع الإيرادات النفطية.

جدول (3)

نمو الإنفاق الحكومي في العراق بمعدلات تطورات أسعار النفط الخام
للمدة (2004-2014) مليون دينار

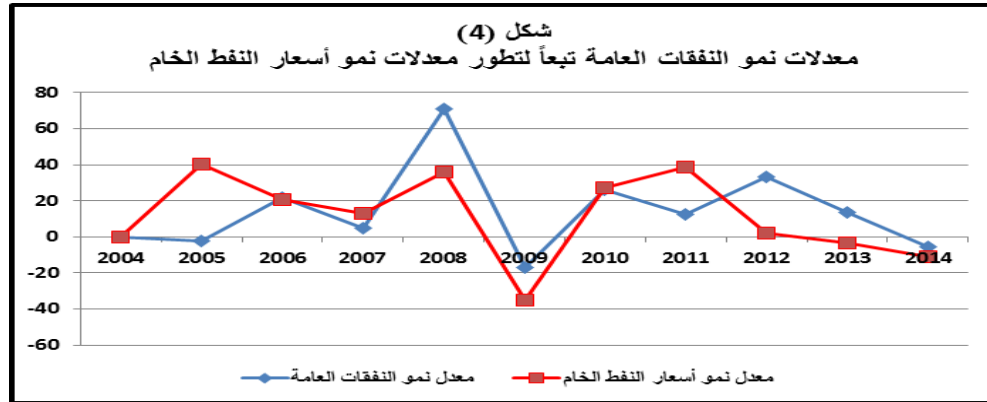
السنوات	النفقات التشغيلية	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
2004	27597167	-	3924260	-	31521427	-	87.6	12.4
2005	27066124	(1.9)	3765018	(4.0)	30831142	(2.1)	87.8	12.2
2006	34917607	29.0	2576852	(31.5)	37494459	21.6	93.1	6.9
2007	32719837	(6.2)	6588511	155.6	39308348	4.8	83.2	16.8
2008	52301181	59.8	14976016	127.3	67277197	71.1	77.7	22.3
2009	45941063	(12.1)	9648658	(35.5)	55589721	(17.3)	82.6	17.4
2010	54580860	18.8	15553341	61.1	70134201	26.1	77.8	22.2
2011	60925553	11.6	17832112	14.6	78757665	12.2	77.4	22.6
2012	75788624	24.3	29350952	64.5	105139576	33.4	72.1	27.9
2013	78730806	3.8	40396750	37.6	119127556	13.3	66.1	33.9
2014	76741672	(2.5)	35450452	(12.2)	112192124	(5.8)	68.4	31.6

المصدر:

- العمود (1 و 3 و 5)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2014).

- العمود (2 و 4 و 6 و 7 و 8) من عمل الباحثين.

- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستخدام برنامج (Excel).

4.2 العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد، إذ إنها توضح نتيجة المركز المالي للبلد في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة، ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال فترة البحث بالاستعانة بالجدول (4):

جدول (4)

الإيرادات النفطية والموازنة العامة ومعدل النمو في العراق
للمدة (2004-2014) (مليوني دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي %	الفائض / العجز	معدل النمو السنوي %
(1)	(2)	(3)	(4)	
2004	32593011	-	1467423	-
2005	39448514	21.0	9604598	554.5
2006	46873201	18.8	11561086	20.3
2007	51949251	10.8	15656503	35.4
2008	76297027	46.8	13363844	(14.6)
2009	50190202	(34.2)	(346195)	(102.5)
2010	63594168	26.7	44022	(112.7)
2011	103061762	62.0	30049725	68160.6
2012	111326166	8.0	14326827	(52.3)
2013	111200715	(0.1)	(5467481)	(138.1)
2014	97065979	(12.7)	(6638274)	21.4

المصدر: ::

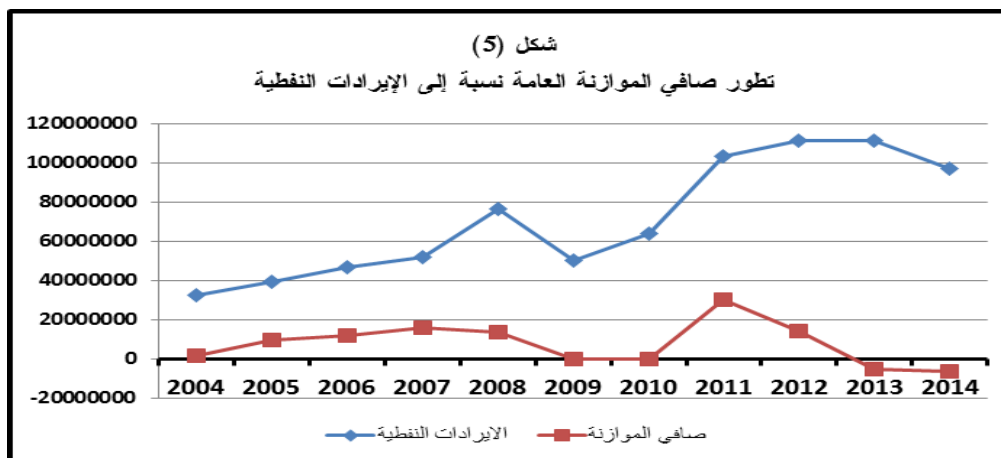
- العمود (1)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2014).

- العمود (2 و 3 و 4) من عمل الباحثان.

- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.

يتضح من الجدول 4، ما يلي:

- في السنوات التي حققت فيها الإيرادات النفطية نمواً سالباً حققت الموازنة الاتحادية عجزاً خلال السنوات نفسها، فعام (2009 و 2013 و 2014) شهدت الإيرادات النفطية نمواً سالباً انعكس على صافي الموازنة الاتحادية التي بدورها حققت نمواً سالباً خلال الأعوام نفسها.
- حققت الإيرادات النفطية أعلى مستوى لها وصل سنة (2012) إلى (111326166) مليون دينار بمعدل نمو (8%)، فلن سبب الفائض هو زيادة أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام لتبلغ عام (2012)، أعلى مستوى لها، يقابله فائض لصافي الموازنة الاتحادية في نفس العام وصل إلى (14326827) مليون دينار.
- يتضح أن حالة الموازنة الاتحادية في الاقتصاد العراقي كانت وما زالت قد ارتبطت وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي).
- الأزمات المالية على اختلاف مسبباتها وإن كانت تحدث في الأسواق المالية العالمية، ستؤثر على وضع الاقتصاد العالمي من حيث حالات الركود المرافقة لها مما سيعكس أثره على أسعار النفط العالمية وبالتالي تأثرت الموازنة العراقية.
- إن حالات الفائض والتي تحققت بعد عام (2004)، قد لا تشير إلى تحسن الأحوال، إذ إن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز معين (وان كان التقدير يعتمد على سعر أدنى من السعر الحالي للنفط الخام) وعند الشروع بتنفيذ بنود الإنفاق قد تبرز صعوبات تعيق التنفيذ الأمر الذي يعطل إنجاز أغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض في الموازنة والتي غالباً ما تكون ناجمة عن بطء التنفيذ في الإنفاق العام، لاسيما الاستثماري.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستخدام برنامج (Excel).

3- الأنموذج القياسي المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج

تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non Stationary) ومن ثم فإن النتائج التي نحصل عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالبا ما تكون زائفة (Spurious regression) أي لا معنى لها، من ناحية أخرى إذا ما تبين أن السلسلة الزمنية غير ساكنة فله لا يمكن استعمال مقدراتها في التنبؤ. لذا من الضروري على الباحث أن يقوم بمعالجة السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية الاختبار من أجل إزالة أي تشوهات أو تبانيات أو عدم اتساق فيها ومن ثم تحويلها إلى حالة السكون ومن ثم الحصول على تقديرات دقيقة وصحيحة (العلي، 2012، 63). نتيجة لذلك فقد أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف (Misspecification) القياسية، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات (797 ، Gujarati, 2003). وسيتم في هذه الدراسة اعتماد كل من اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity)، واختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson)،

بالإضافة إلى اختبار سببية كرانجر (Granger Causality Test) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

3.1. توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير

يتكون النموذج القياسي من متغيران هما: (Exp) إلى الإنفاق الحكومي، أما (OP) سعر النفط الخام. ويمكن تمثل المتغيرين الاقتصادييين أعلاه في العلاقة الدالية الآتية:

$$(OP) f = Exp$$

3.2. تقدير وتحليل النتائج

وسيتم قياس وتقدير العلاقة بين متغيري الدراسة بالاعتماد على الخطوات الآتية

- تصحيح بيانات السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة الاستقرارية للمتغيرين (Unit Root, Stationary).
- اختبار وجود التكامل المشترك في السلاسل الزمنية للمتغيرين، وقياس العلاقة السببية بينهما.

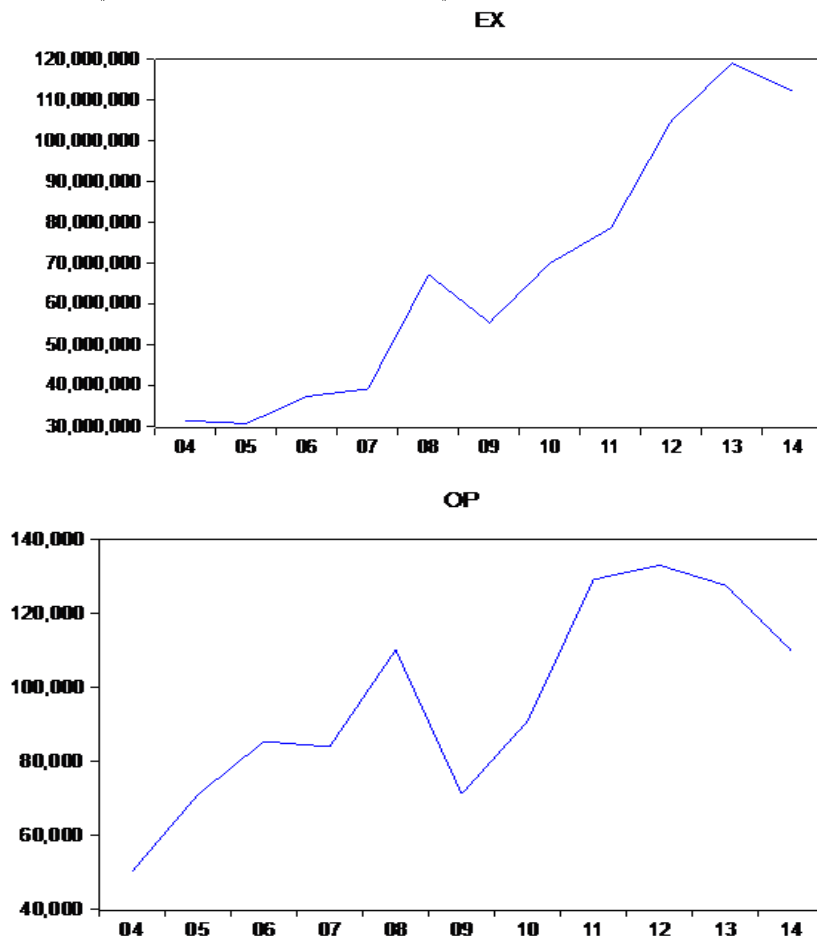
أولاً، تحليل اختبار جذر الوحدة والاستقرارية Test of Unit Root Stationarity

تتعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين، وهما طريقة الرسم البياني واختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF).

• اختبار الرسم البياني

تعد من أسهل الطرق في الكشف عن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية المقدرة. تعتمد هذه الطريقة على رسم السلسلة الزمنية رسماً بيانياً مع الزمن لتحديد فيما إذا كانت تحتوي على جذر الوحدة أم لا. حيث يمثل الشكل (6) السلسلة الزمنية للمتغيرين الإنفاق الحكومي وسعر النفط الخام:

الشكل (6)
السلسلة الزمنية لانفاق الحكومة وسعر النفط باستخدام الـ EViews



المصدر: الشكلين من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 3) ومن خلال اعتماد برنامج EViews 8.0).

الشكل (6) يشير بشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة ومتزايدة نحو الأعلى، وهذا فيه احتمال كبير بأن متوسط السلسلة الزمنية لـ (Exp) و (OP) متغير باستمرار (غير ثابت). وهذا يدل على أن هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة (non-stationary).

- اختبار ديكي-فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وقد تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

جدول (5)

فحص استقرارية متغيرات النموذج باستخدام اختبار (ADF)

المستوى (Level)						السلسلة الزمنية
حد ثابت فقط		حد ثابت واتجاه زمني		بدون حد ثابت واتجاه زمني		المتغيرات
قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	
0.8869	0.332628	0.1723	3.035429	0.9571	1.528742	Exp
0.2636	2.052537	0.2701	2.667529	0.7539	0.305695	OP
الفرق الأول (1 st)						السلسلة الزمنية
حد ثابت فقط		حد ثابت واتجاه زمني		بدون حد ثابت واتجاه زمني		المتغيرات
قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	
0.0159	4.078786	0.0764	3.754355	0.0170	2.564009	Exp
0.0575	3.160828	0.1713	3.071092	0.0049	3.229686	OP

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات الجدولين (1 و 3) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (8).

تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للكشف عن استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية، يتضح من الجدول (5) إن متغيري السلاسل الزمنية (الإنتاج الحكومي وسعر النفط الخام) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وأن هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدره سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأن قيم (t) المحسوبة اقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وعند أخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1~I).

ثانياً تحليل اختبار التكامل المشترك بأسلوب Johnson

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson) الذي يعطينا قيمة (Trace) تحت فرضيتين، الأولى (q = 0) تنص على عدم وجود تكامل مشترك. والثانية (q > 0) التي تنص على وجود تكامل مشترك.

جدول (6)

اختبار وجود هادسون المتكامل المشترك

Prob	Trace	القيمة الحرجة (5%)	فرضية العدم
0.0022	23.86294	15.49471	$0 = q$
0.8565	0.032662	3.841466	$0 < q$

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات الجدولين (1 و 3) ومن خلال اعتماد برنامج EViews 8).

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى (5%) وبذلك فننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط الخام، مما يدل على وجود علاقة أو التوازن طويلة الأمد بين المتغيران مما يعني أن السلسلة الزمنية للمتغيران لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. وهذا يساعدنا في إجراء اختبار السببية.

3.2.3 تحليل اختبار العلاقة السببية كرانجر Granger Causality Test

يعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية لذا تم إجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة

جدول (7)

نتائج اختبار سببية كرانجر

Prob	قيمة (F) المحسوبة	اتجاه العلاقة السببية
0.0047	0.90293	OP ← Exp
0.5880	0.60829	OP ← Exp

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 3) ومن خلال اعتماد برنامج EViews 8).

في ضوء الجدول أعلاه يتبين أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من أسعار النفط الخام باتجاه الإنفاق الحكومي أي أن أسعار النفط الخام تسبب في الإنفاق الحكومي من خلال معنوية احصائية (F) وبلغت (0.90293) و(0.60829) من أسعار النفط إلى الإنفاق الحكومي ومن الإنفاق الحكومي إلى أسعار النفط وعلى الترتيب، وبالتباطؤ الزمني الثاني. وهذا يفسر الدور الذي تمارسه أسعار النفط في تكوين وتطوير الموازنة الاتحادية العامة، فزيادة أسعار النفط يعني تأمين عملات أجنبية اضافية للبلاد تسهم في زيادة الإيرادات النفطية التي تؤدي إلى تحقيق فوائض مالية تعزز من القدرة المالية في العراق، وفي نفس الوقت تصب الفوائض المالية في الموازنة العامة في مصلحة النفقات العامة ومكونيها النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- كان لتقلبات أسعار النفط الخام انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة والتي نجم عنها زيادة السلطة المالية على التوسع في الإنفاق العام الذي ساهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي للعراق في بعض الفترات.
- إن الموازنة الاتحادية العامة تعتمد على مصدر واحد رئيس في تمويلها وهو النفط، فانه يعد الإيراد الوحيد الذي يمولها، حيث تصل نسبة الإيرادات النفطية في مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة إذ تراوحت ما بين (91 - 98) من تلك الإيرادات خلال مدة الدراسة. ومن المتوقع استمرار بقاء الإيرادات النفطية التي تحكمها اشتراطات الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية في موقع الصدارة والتأثير في الوضع المالي.
- ميل كفة ميزان الموازنة الاتحادية العامة لمصلحة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية.
- بينت نتائج اختبارات الاستقرار احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام، طبقاً لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، واصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول للو غارتم الطبيعي للسلسلة.
- تشير طريقة (Johnson) إلى وجود على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بينهما.
- كما توصلنا من نتائج الدراسة أن هنالك علاقة سببية باتجاه واحد من أسعار النفط الخام باتجاه الإنفاق الحكومي أي أن أسعار النفط الخام تسبب في الإنفاق الحكومي وبالتباطؤ الزمني الثاني.

ثانياً: التوصيات

- العمل على تنمية القطاع النفطي باعتبار أن إيرادات النفط تمثل الجزء الأكبر في تكوين الإيرادات العامة، وذلك من خلال معالجة ما يحد من عملية تنمية وتطوير هذا القطاع من إشكالات سواء أكانت تشريعية تتعلق بقانون النفط والغاز أو فنية تلك التي تتصل بمدى إمكانية رفع الطاقات الإنتاجية والتصديرية واستكشاف وتطوير الحقول النفطية، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية نحو تأهيل هذا القطاع من تدريب ملاكاته ونقل وتوطين التقنيات الحديثة الخاصة بهذا القطاع.

- البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإيرادات العامة بسبب أن الإيرادات المتأتية من صادرات النفط الخام مرتبطة أو عرضة للتغيرات التي تطرأ على الأسواق الدولية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة وهذا ينعكس بشكل سلبي على نفقاتها كما حدث في عامي (2015 و 2016) حيث شهدت أسعار النفط انخفاضاً بمعدل (47) دولار للبرميل. لهذا بات من الضروري على العراق أن يركز في إيراداته على المصادر التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار النفقات الحكومية كتفعيل الإيرادات الضريبية من خلال إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية وتحسين طرائق تحصيل وجباية الضرائب وإمكانية فرض اوعية ضريبية جديدة وتفعيل التعرفة الكمركية.
- رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاتحادية العامة عن طريق صندوق ضامن للفوائض المالية التي تتحقق في الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً، يتم من خلالها مجابهة الفترات التي تتعرض فيها أسعار النفط للصدمات البترولية.
- المحافظة على العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي لمواجهة نتائج الموازنة بشقيها التشغيلي والاستثماري.
- لا بد من التوجه الجاد من السلطتين التشريعية والتنفيذية لإعادة هيكلة الموازنة من خلال اعتماد نظام موازنة عامة للدولة مبني على أساس البرامج والمشاريع (موازنة البرامج والأداء) الأمر الذي سيوفر أداة لتقييم الأداء الحكومي ويربط بين مدخلات الموازنة العامة من التخصيصات ومخرجاتها من البرامج والمشروعات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وعدم الهدر والتبذير.
- السعي إلى استخدام النفط الخام في مختلف المجالات الصناعية بدل تصديره إلى الخارج.
- يمكن ضم مجموعة أخرى من المتغيرات لتحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي العراقي كمتغير الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إجراء الدراسات المقارنة مع الدول العربية والأجنبية النامية والمتقدمة.

5-المصادر

- احمد، عمار محمد سلو، 2006، السياسة الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، 2004، 2006، 2008، 2011، 2012، 2013، <http://www.cbi.iq>.
- عبد الرضا، نبيل جعفر، 2011، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- العلي، مسلم قاسم حسن، 2012، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية - دراسة قياسية- للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- القرشي، مدحت كاظم، 2001، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- المزيني، عماد الدين محمد، 2013، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1، ص 319-346.
- منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" www.oapecorg.org/ar/Home.
- مهدي، حيدر كاظم، 2015، انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارة والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد (1).
- الهيتي، احمد حسين، 2000، اقتصاديات النفط ط1، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل.
- الهيتي، احمد حسين، 1994، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، المجاميع الإحصائية للسنوات (2004-2013).
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للسنوات (2004-2014).
- Solow ,Robert M., (1974 , (The Economics of Resources or The Resources of Economics ,American Economic Review ,Vol: LXIV, No. 2, New York, USA.